

التغيرات المناخية في العالم

أ.د محمد مرسلي

المدرسة العليا للأساتذة- بوزريعة

إن الظروف المناخية تدفع الإنسانية إلى اتخاذ خيارات صعبة ، ومن الممكن تجنب انتكاس التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين إضافة إلى تفادي مخاطر كبيرة من الممكن أن تواجه الأجيال القادمة.

لكن يتوجب علينا المباشرة في اتخاذ الخطوات اللازمة وبشكل عاجل ، وهذا ما ينقصنا حالياً. ورغم أن الحكومات قد تلجأ إلى شعارات ((أزمة الأمن العالمي)) عند الحديث عن مشكلة تغير المناخ إلا أن أفعالها بخصوص إصلاح سياسات الطاقة تدل على موقف آخر. إن نقطة البداية لاتخاذ الخطوات اللازمة ولقيادة سياسة فعالة هي إدراك هذه الحكومات أنها تواجه ما قد يكون أعظم خطر واجهته الإنسانية .

إن مواجهة هذا الخطر سيؤدي إلى تحديات على مستويات مختلفة وربما أهمها تحدي سبل التفكير في مسألة التقدم. وقد لا يتوفر لدينا دليل أوضح من المناخ على أنه لا علاقة بين خلق الثروات الاقتصادي والتقدم البشري ، ووفقا لسياسات الطاقة المتوفرة حالياً فإن الازدهار الاقتصادي يرافقه تهديدات متزايدة للتنمية البشرية ومستقبل ورفاهية الأجيال القادمة .

ومن أصعب الدروس التي تعلمناها من تغير المناخ أنه من غير الممكن الاستمرار في النموذج الاقتصادي الذي يدفع بالنمو والإسراف في الاستهلاك في الدول الغنية ، ولا يوجد تحد أكبر لفرضياتنا ومفهومنا لفكرة التقدم غير وضع النشاطات الاقتصادية والاستهلاك جنباً إلى جنب مع الواقع البيئي .

إن مكافحة تغير المناخ تتطلب وضع فرضيات بيئية إلزامية ضمن الاقتصاد ، و على أن تبدأ هذه العملية في الدول المتطورة ، و أن تبدأ اليوم، ومن الضروري توقع حدوث هذه المشاكل ، وفي هذا التقرير يمكن الإشارة إلى إمكانية إدراك تأخر الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري إلى المستوى المقبول شريطة مواكبة الإصلاحات الضرورية دون التضحية بالنمو الاقتصادي ، ولا ضرورة من تراجع الازدهار الاقتصادي مع الأمن المناخي .

والوضع الحالي للتعاون الدولي واختلاف الآراء حول تغير المناخ لا يعتبر مناسباً للتصدي لهذه المشكلة. والعالم يحتاج كخطوة أولى إلى وضع اتفاقية دولية إلزامية لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على المدى الطويل لكن مع أهداف صارمة قصيرة ومتوسطة الأمد، كما ينبغي أن تساهم الدول النامية في مثل هذه الاتفاقية وأن تلتزم بالتخفيض من هذه الانبعاثات، على أن تعكس هذه الالتزامات ظروفها وقدراتها والانتباه إلى أن الهدف الأساسي الطويل الأمد هو تحقيق تقدم مستمر في الحد من الفقر.

ولن تتمتع أية اتفاقية متعددة الأطراف بأي احترام من ناحية الحد من تغير المناخ إذا لم تلتزم الدول المتقدمة بوعود كمية واضحة. وفي نفس الوقت لا يمكن الوصول إلى مثل هذه الاتفاقية إذا لم تشمل بنودها ترتيبات خاصة لتمويل ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة التي تتحمل المسؤولية التاريخية لتغير المناخ.

كما ينبغي أن يتطرق التعاون الدولي إلى قضية التأقلم والتكيف البيئي الملحة، وحتى لو نجحنا في تطبيق إجراءات صارمة في الحد من تغير المناخ إلى أنه لا مفر من الاحتباس الحراري خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين. ولا يمكن للدول المتطورة في العالم والمسؤولة عن هذه المشكلة عدم المساهمة والتفرج بينما تتقوض آمال وطموح الدول الفقيرة بسبب زيادة التعرض للمخاطر والمشاكل التي ستصاحب تغير المناخ.

إن تغير المناخ مشكلة تؤثر على عدة أجيال والتحدي الذي يواجهه هذا الجيل هو الحفاظ على فرص تناقص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويتوفر لدى عالمنا فرصة للبدء في هذه المهمة حيث ستنفذ في عام 2012 الفترة المخصصة للالتزام ببروتوكول كيوتو، ومن الممكن أن تحدد الاتفاقية التي تتبعها منهجاً آخر تفرض فيها الحدود الصارمة على الانبعاثات في المستقبل وتوفر إطار عمل يمكن من خلاله تطبيق خطوات عمل جماعية ودولية ويمكن بدء المفاوضات بشكل مبكر بحيث يمكن تحديد الأهداف الكمية بحلول العام 2010 لتوفر للحكومات أهدافاً ينبغي تحقيقها ضمن ميزانية الكربون الوطنية. وتشكل ميزانية الكربون التي تدعمها إصلاحات جذرية في سياسات الطاقة وخطوات تقوم بها الحكومات لتغيير بنية حوافز الاستهلاك والاستثمار هي أساس أية عملية للحد من تغير المناخ، ورغم عدم وجود ما ينفي فرصة أخيرة في القضايا المتعلقة بالإنسان إلا أن إطار عمل ما بعد كيوتو 2012 هو أقرب فرصة للعمل على الحد من تغير المناخ.

ولا يمكن تحقيق ما تمت الإشارة إليه إلا بتطبيق التوصيات التالية :

1/ تطوير تعاون دولي من أجل تحسين الحصول على خدمات الطاقة الحديثة وتقليل الاعتماد على الكتلة الإحيائية التي هي المصدر الرئيسي للطاقة لحوالي 2.5 بليون شخص .

2/ تقليل معدل الزيادة في انبعاثات الكربون في الدول النامية من خلال تقوية إصلاحات قطاع الطاقة بدعم من التمويل ونقل التقنية .

3/ إنشاء آلية لتخفيف تغير المناخ من أجل حشد (25- 50) بليون دولار أمريكي مطلوبة سنويا لدعم التحول إلى تقنيات منخفضة الإنتاج للكربون في الدول النامية من خلال مزيج من المنح والمساعدات وضمانات المخاطر للاستثمار في ظل برامج إصلاح لقطاع الطاقة مملوكة للدول .

4/ دمج تمويل الكربون على أساس مشاريعي من خلال آلية التنمية النظيفة وغيرها من البنود المرنة الأخرى في اتفاقية كيوتو ضمن استراتيجيات برنامجية وقطاعية ووطنية لدعم التحول إلى إنتاج منخفض للكربون .

5/ توفير الدعم الكبير للتعاون الدولي بشأن الفحم مع ابتكار محفزات لتطوير ونشر تقنية الدورة الموحدة المتكاملة للتحول الغازي وأسر الكربون وحجزه .

6/ تطوير محفزات دولية لإدارة محافظة ومستدامة للغابات المطيرة .

7/ توسيع تمويل الكربون إلى ما وراء تخفيف القطاع الصناعي ليصل إلى برامج استخدام الأرض .

8/ وضع التكيف مع تغير المناخ في قلب إطار كيوتو لما بعد 2012 وشراكات دولية للحد من الفقر .

9/ الاعتراف بأن العالم متجه نحو تغير كبير في المناخ ، لدرجة أنه حتى التخفيف الصارم لن يؤثر بشكل ملموس على التغير في درجة الحرارة حتى منتصف ثلاثينات القرن الحادي والعشرين، وأن المتوسط العالمي لدرجات الحرارة سيرتفع حتى عام 2050 حتى في أفضل الظروف .

10/ تعزيز قدرة الدول النامية على تقييم مخاطر تغير المناخ ودمج التكيف في كل جوانب التخطيط القومي.

11/ العمل طبقا لالتزامات الدول الثماني الكبرى من أجل تقوية قدرة المراقبة الجوية في إفريقيا جنوب الصحراء من خلال شراكات في ظل النظام العالمي لمراقبة المناخ .

- 12/ دعم وتمكين الضعفاء من التكيف مع تغير المناخ عن طريق بناء المرونة من خلال الاستثمارات في الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم وإجراءات أخرى .
- 13/ دمج التكيف في استراتيجيات الحد من الفقر المتعاملة مع نقاط الضعف المرتبطة بعدم المساواة القائمة على الثروة والنوع الجنسي والموقع وعلامات أخرى .
- 14/ توفير 86 بليون دولار أمريكي على الأقل في تمويل جديد وإضافة للتكيف عن طريق التحويل من الدول الغنية إلى الفقيرة بحلول عام 2016 من أجل حماية التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية ومنع انتكاس التنمية البشرية بعد عام 2015 .
- 15/ توسيع التأييد المتعدد الأطراف للاستجابة للطوارئ الإنسانية المرتبطة بالمناخ ودعم التعافي بعد الكارثة من أجل بناء مرونة مستقبلية إلى جانب تمويل بمبلغ 2 بليون دولار أمريكي بحلول عام 2015 في ظل منظمات مثل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ في الأمم المتحدة والمرفق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش في البنك الدولي .
- 16/ استكشاف عدد من خيارات التمويل المبتكرة المختلفة عن مساعدات التنمية لتعبئة الدعم للتكيف بما في ذلك فرض ضرائب على الكربون ورسوم على الحصص الصادرة طبقا لبرامج الحصص والمبادلة وضرائب النقل الجوي والإجراءات الأوسع .
- 17/ زيادة سلاسة الهيكل الحالي من الصناديق المخصصة المتعددة الأطراف التي تقدم دعما محدودا وتحويل الدعم من المشروعات إلى التمويل القائم على برامج.
- 18/ استخدام أوراق إستراتيجية الحد من الفقر للقيام بتقديرات قومية لتكاليف توسيع البرامج القائمة وتحديد مناطق الأولوية لتخفيف الضعف .
- المراجع: مجلة علوم وتكنولوجيا الكويت. العدد 161 - 2008 (بتصرف)